دور المشروعات الصغيرة في معالجة البطالة وزيادة معدلات التشغيل في العراق

م.د. كيلان إسماعيل عبدالله

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على الدور التي تؤديه المشروعات الصغيرة في زيادة تشغيل القوى البشرية النشطة اقتصادياً، وبالتالي تأثيرها المباشر في زيادة القيمة المضافة، وتطوير القطاع الصناعي، ورفد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وخفض نسب البطالة فيه. كما يهدف البحث أيضاً إلى دراسة وتحليل واقع المشروعات الصغيرة في العراق في ظل التحديات والمعوقات التي تواجهها هذه المشروعات من أجل إعادة صياغة للإجراءات المتبعة بغية تحسين واقع هذه المشروعات ومن ثم زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التشغيل وبالتالي تخفيض البطالة.

وتوصل البحث إلى أن للمشروعات الصغيرة العديد من الخصائص التي تؤهلها وتجعلها الأكثر ملائمة للبيئة الاقتصادية العراقية من حيث كونها مشروعات كثيفة العمل- خفيفة رأس المال المستثمر. ومع ذلك فإن هذه المشروعات تبقى رهينة توفر مناخ اقتصادي يتمتع بإصلاح التشريعات الاقتصادية والقانونية المتبعة وتضييق حلقات البيروقراطية، وهو ما أثر في أن يكون إسهام المشروعات الصغيرة نسبة للناتج المحلي الإجمالي في العراق يتسم بالانخفاض النسبي، الأمر الذي يتطلب مواجهة هذه التحديات بتطبيق العديد من المقترحات والإصلاحات على مستوى الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، البطالة، معدل التشغيل، النمو الاقتصادي.

Abstract

The research aims to identify the role played by small enterprises in increasing the employment of economically active human forces, and thus their direct impact in increasing the added value, developing the industrial sector, and providing income, innovation and technological progress, which leads to raising the standard of living for members of society and reducing unemployment rates in it. The research also aims to study and analyze the reality of small enterprises in Iraq in light of the challenges and obstacles faced by these enterprises in order to reformulate the procedures followed to improve the reality of these enterprises and then increase their contribution to the gross domestic product and increase employment and thus reduce unemployment.

The research found that small enterprises have many characteristics that qualify them and make them the most suitable for the Iraqi economic environment in terms of being labor intensive and light capital invested enterprises. However, these enterprises remain hostage to the availability of an economic climate that enjoys the reform of the economic and legal legislation in place and the narrowing of bureaucratic circles, which has affected the contribution of small enterprises to the GDP in Iraq is characterized by a relatively low, which requires facing these challenges by applying many proposals and reforms at the level of the Iraqi economy.

Keywords: Small Enterprises, Unemployment, Employment Rate, Economic Growth.

المقدمة:

لقد أخذ مفهوم المشروعات الصغيرة يتوسع ويأخذ اهتمام كثير في المجتمعات الاقتصادية وذلك من خلال الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول لتفعيل دور القطاع الخاص، ولما لهذه المشروعات من أهمية في النشاط الاقتصادي والاستثماري والنمو الاقتصادي، إذ يلعب التوسع في إقامة المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في إبراز المبادرات غير المسبوقة، ونشر الابتكار والإبداع، وتوسيع رقعة النشاط الاقتصادي. إذ تسهم المشروعات الصغيرة مساهمة فاعلة في تطور التنمية الاقتصادية في جميع الدول وتوفير فرص عمل أكبر، وبالتالي زيادة التشغيل. كما تعد هذه المشروعات النواة الأولى في بناء منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة. فعلى الصعيد الفردي يؤمن المشروع الصغير الدخل الكافي والرضا الشخصي وتحقيق الذات بالنسبة للشخص وعائلته، كما يسهم المشروع الصغير في زيادة التشغيل وتطوير وظائف جديدة وتقليل مستوى البطالة في المجتمع. بالإضافة إلى إطلاق أنواع جديدة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى ظهور أسواق جديدة ويسهم في تضييق الفجوات الموجودة في اقتصاديات الدول، وما يؤديه كل ذلك من زيادة الإنتاج والتشغيل ودفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

على الرغم من ازدياد أهمية المشروعات الصغيرة في العقود الماضية في كل من الدول المتقدمة والنامية في ضوء مساهمتها في دفع دورة الإنتاج وزيادة التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية، بيد إن دور هذه المشروعات لا يزال محدوداً نتيجة للعقبات التي تعترض عملها وإمكانية تطورها. ومن هذا المنطلق، يمكن طرح التساؤل الآتي: ما هو واقع المشروعات الصغيرة في العراق وما هي المشكلات التي تواجهها وكيف يمكن تطويرها وما هو الدور الذي تؤديه في معالجة مشكلة البطالة وزيادة معدلات التشغيل في العراق؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تحريك الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة، وبالتالي أهمية تحفيز زيادة عدد هذه المشروعات وزيادة اهتمام الجهات المعنية بها وتشجيع البرامج التي تزيد الإقبال على هذه المشروعات وبالتالي زيادة معدلات التشغيل وتقليل البطالة التي تعد من

أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، إذ تعد من أهم أسباب انتشار الانحراف والجريمة والسلوكيات غير الاخلاقية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن "هناك تأثيراً إيجابياً للمشروعات الصغيرة في معالجة البطالة في العراق، فكلما زادت المشروعات الصغيرة كلما زاد إطلاق أنواع جديدة من السلع والخدمات، وفتح آفاق جديدة للابتكار وتشجيع المبادرات الإبداعية، وخلق فرص وظيفية للأيدي العاملة، مما يؤدي إلى التقليل من حجم البطالة في العراق وزيادة معدلات التشغيل وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي."

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة من الناحية النظرية وآثارها الاقتصادية ودورها في معالجة البطالة وزيادة معدلات التشغيل، فضلاً عن الكشف عن الدور التي تؤديه المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل حقيقية للقوى العاملة في العراق خلال المدة (2004-2018).

مبررات البحث:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى المبررات الآتية:

1. الاهتمام المتزايد الذي يوليه مختلف الدولة للمشروعات الصغيرة بغض النظر عن مستوى التنمية في تلك الدول، كونه قطاع واعد وينبأ بإنجاز مهام تنموية ملحة.
2. الحاجة الماسة لإجراء المعالجة السريعة والضرورية للمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي.
3. المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العراقي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يستدعي التعرف على واقع المشروعات الصغيرة وتطويرها بهدف معالجة هذه المشكلة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والذي يتضمن مسحاً لما متاح من المراجع والمصادر لبناء الإطار النظري للبحث لتقديم صورة واضحة عن كل جانب من جوانب البحث، ووصف الظاهرة كما هي في الواقع. ومن ثم جمع البيانات والمعلومات على

واقع المشروعات الصغيرة والبطالة في العراق وتحليلها تحليلاً علمياً موضوعياً معبراً عن الحقيقة الواقعية لتحقيق هدف البحث والتثبت من صحة فرضية البحث من عدمها.

هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر المنظمات الدولية ودورها في الحد من البطالة والمشاكل والتحديات المحتملة التي تواجه هذه المشروعات خلال ممارسة نشاطها. أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة واقع البطالة في العراق. في حين تطرق المبحث الثالث إلى دراسة واقع المشروعات الصغيرة في العراق ومستوى تطورها والتحديات التي تواجهها ودورها في التخفيف من معدلات البطالة في العراق. ومن ثم الإشارة إلى ما توصل إليه البحث من مجموعة الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة:

تعد المشروعات الصغيرة ركيزة من ركائز النمو الاقتصادي لأي دولة، وعلى الرغم من الظهور المبكر لهذه المشروعات، إلا أن الاهتمام بها ازداد بسبب ظهور مشاكل اقتصادية عالمية تتمثل بشكل رئيس في مشكلة البطالة. وتعد المشاريع عادةً صغيرة عندما لا تنطوي على استثمار كبير، ويتم تنفيذها لتحقيق أهداف عمل معينة، مثل صيانة أو زيادة الطاقة الإنتاجية، والامتثال للمتطلبات البيئية، وأداء البحث لتطوير منتج جديد. وقد نشر معهد CII دليل إدارة المشاريع الخاصة في عام 1991، وخلص إلى أنه "نظرًا للاختلافات الواسعة في الحجم النسبي والتعقيد ومدة الجدول الزمني وتكلفة المشاريع التي ينفذها قسم عرضي أقل تجانسًا من المالكين والمهندسين المعماريين والمهندسين والمقاولين، من المستحيل تحديد ماهية المشروع الصغير بشكل مقبول، إذ على الرغم من استخدام مصطلح "مشروع صغير" بشكل شائع عبر صناعة البناء ، إلا أن هناك تنوعًا كبيرًا في فهم المصطلح. لذلك نجد أن العديد من الكتاب قد نشروا تعريفات لـ "مشروع صغير" ، إلا أن الأدبيات لاتزال لا تدعم التوافق في الآراء.

فأول تعريف للمشروعات الصغيرة وضعته الكونفدرالية الفرنسية عام 1954 بأنها "تلك المشروعات التي تكون فيها الإدارة من قبل شخص ويزاول المسؤولية المالية والتقنية مهما كانت صفتها القانونية" (ابراهيم وفاضل، 2015: 220). وعرف Westneyعام 1985 المشروع الصغير بأنه "محاولة يتم فيها تنفيذ عدد من المهام من أجل تحقيق هدف معين" (Collins, et al., 2017: 316).

وقد عرفتها المنظمة الامريكية للمشروعات الصغيرة على أنه "شركة تم امتلاكها وإدارتها على نحو مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين فيها مقارنة بالشركات الاخرى في الصناعة نفسها". كما عرفت المشروعات الصغيرة من الناحية الاقتصادية على أنها "تلك المشروعات التي تنتج سلعاً وتقدم خدمات بسيطة، وليست معقدة تكنولوجياً، ولا تحتاج الى رأسمال كبير. وغالباً ما يقوم صاحب المشروع بالعملية الانتاجية بنفسه أو تشغيل مجموعة صغيرة من العمال" (محمد، 2018: 33). كما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها "الصناعات التي يعمل بها أقل من (10) عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين (10) إلى (99) عامل ، وما يزيد عن (99) عامل تعد صناعات كبيرة (فزع، 2013: 132). وكذلك عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة على أنها "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10-50) عامل (الجناحي، 2020: 636).

وقد عرّف البنك المركزي الأردني المؤسسات الصغيرة على أنها: "تلك المؤسسات التي توظف (5-20) من العاملين، ومجموع أصولهم أو مبيعاتهم أقل من مليون دينار أردني في السنة". وفي تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث للأردن 2011 ، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها جميع المؤسسات التي لديها أقل من 100 موظف، وتم اعتماد تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من قبل رئاسة الوزراء بأنه توظف المشروعات الصغيرة ما بين (10) و (49) عاملاً ولديها سجل رأس مال يزيد عن (30) ألف دينار أردني، وتوظف المشروعات المتوسطة ما بين (50) و (249) عاملاً ولديها سجل رأس

مال يزيد عن (30) ألف دينار أردني بوصفه تعريف وطني موحد لاستخدامه بين جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة (محمود، 2021: 191).

ففي العراق فقد عرف المشروع الصغير وفقاً لقانون رقم (10) لعام 2012 على "أنه المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين فيه على (10) أشخاص" (ابراهيم وفاضل، 2015: 214). ولابد من الإشارة إلى أن مفهوم المشروعات الصغيرة في العراق قد اختلف باختلاف مراحل التطور، فقد كانت وزارة التخطيط العراقية في نشراتها الاحصائية لغاية عام 1983 تستخدم معياراً واحداً عند تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة وهو معيار عدد العاملين، أي أن المشروعات الصغيرة تستخدم (1-9) عامل، وما زاد عن ذلك فهي مشروعات كبيرة. ثم عملت وزارة التخطيط تعديلات على هذا المفهوم وادخلت معياراً اضافياً وهو الاستثمار في المكائن والمعدات، وأصبح مفهوم المشروعات الصغيرة يتراوح عدد العمال فيها (1-9) عامل ورأسمال المكائن والمعدات لا يتجاوز (100) ألف دينار واستمر هذا المفهوم حتى صدور قانون رقم (25) لعام 1991 الخاص بالاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط، إذ يستخدم فيه معيار واحد فقط لتحديد مفهوم المشروع الصغير وهو معيار رأس المال المستثمر، الذي تقل فيه قيمة المكائن والمعدات (بدون المباني) عن (100) ألف دينار؛ دون الاعتماد على معيار حجم العمالة، واستمر هذا المفهوم سارياً حتى صدر قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لعام 1998 بعدما أخذت معدلات التضخم تسير على نحو متصاعد؛ تدهور على أثره سعر صرف الدينار العراقي، وبموجب هذا القانون أزيلت الحدود الفاصلة بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة وفقاً لمعيار رأس المال المستثمر، أي تم الاعتماد على عدد العمال فقط بهدف تسهيل منح ترخيص الإجازة للمشروعات المرغوب إقامتها، ولا زال هذا التصنيف بدون تغير حتى الآن، إذ لم يأخذ بالحسبان التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي، وبالتالي، أصبحت المشروعات الصغيرة هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يمارسها فرد أو مجموعة من الأفراد لا يتجاوز عددهم (9) عمال (محمد وآخرون، 2018: 77-78).

لذلك، لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة يمكن من خلاله الاستدلال عليها. ومع ذلك، هناك معايير مختلفة لتحديدها، وأهمها عدد الموظفين، والأصول الرأسمالية، والمبيعات، ومستوى الاستثمارات. والمعايير الأكثر شيوعًا هي عدد العمال، وهنا يوجد أيضاً

اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العمال. كما هو الحال في ألمانيا، لا يتجاوز العدد 49 عاملاً، وفي إنجلترا يصل العدد إلى 200 عامل، أما في اليابان فهناك حوالي 300 عامل. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن أعداداً كبيرة من الدول تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يكون فيها عدد العاملين لا يتجاوز 250 عاملاً، مشيراً إلى أن هناك دولاً توصلت إلى تسوية الرأي لتأخذ بالحسبان مبدأ حجم الاستثمار عند تحديد طبيعة الاستثمار. الصناعات الصغيرة على سبيل المثال، أصبحت المشاريع المتوسطة الحجم في الهند تعرف بالمشاريع التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار ، أما بالنسبة للمشاريع الصغيرة فهي تصل إلى 65 ألف دولار. من ناحية أخرى نجد أن مصر مثلا تخلط بين عدد العمال وقيمة الأصول الثابتة. تعرف وزارة الصناعة المصرية المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي لا تتجاوز أصولها الثابتة 500 ألف جنيه ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و 100 عامل (Ali & Nazmi, 2021: 2).

ثانياً: معايير تعريف المشروعات الصغيرة:

تشير إحدى الدراسات إلى أن للمشروعات الصغيرة أكثر من (55) تعريفاً في (75) دولة، ويتم تعريف المشروعات الصغيرة استناداً إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية. كما أن المشروع الذي يعد صغيراً في البلدان المتقدمة قد لا يعد كذلك في البلدان النامية، فالأمر يحكمه عدد من الاعتبارات النسبية، لذا يعد مصطلح المشروعات الصغيرة من المفاهيم النسبية، وليست المطلقة، لاختلاف المعايير المعتمدة في توضيح المشروع الصغير من جانب، وتباين الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان من جانب آخر (ابراهيم وفاضل، 2015: 219). ويمكن بيان أهم المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة في الآتي: (فزع، 2013: 130-131) (علي وصايل، 2018: 180-181)

1. **المعايير الكمية:**
   - أ. **معيار عدد العاملين:** ويمثل أبسط المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة وأكثرها شيوعاً، لسهولة القياس والمقارنة الاحصائية.
   - ب. **معيار رأس المال المستثمر:** ويعد هذا معياراً اساسياً في العديد من البلدان للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والمشروعات الكبيرة، إذ يعطي حجم

الاستثمار صورة عن حجم النشاط على نحو كمي، بيد أنه لا يخلو هذا المعيار من عيوب اختلاف سعر الصرف بين البلدان مما يصعب عملية المقارنة.

ج. معيار الجمع بين العمالة ورأس المال: في هذا المعيار يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال المستثمر، فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات لتعريف المشروعات الصغيرة.

د. معيار درجة الانتشار: ويوضح هذا المعيار مدى الانتشار لهذه المشروعات، إذ تنتشر المشروعات في جميع أنحاء البلد أحياناً أو قد تتركز في منطقة معينة.

ه. معيار رقم الأعمال: ويعد من المعايير الحديثة والمهمة، ويستخدم لقياس نشاط المشروع وقدراته التنافسية.

و. معيار حجم الموجودات: أي ما يملكه المشروع من أصول ثابتة كالمكائن والآلات والمعدات والمباني، وهو قريب نوعاً ما من معيار حجم رأس المال المستثمر.

2. المعايير النوعية:

أ. المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمشروع على طبيعة وحجم الاستثمار فيه وطريقة تمويل هذا الاستثمار.

ب. معيار الإدارة (التنظيم): حسب هذا المعيار تصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص الآتية: الجمع بين الملكية و الإدارة، قلة عدد مالكي رأس المال، ضيق نطاق العمل، تحمل الطابق الشخصي على نحو كبير، صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

ج. معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة: ويوضح هذا المعيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج في هذه المشروعات.

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة:

إن المشروعات الصغيرة لها دور كبير في التنمية الاقتصادية، إذ من خلالها يتم دعم النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد وتوفر فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، فضلاً عن كونها تؤدي دوراً كبيراً في تقوية سياسة مكافحة البطالة و الحد من الفقر و تقوية العلاقات بين قطاعات الاقتصاد. إلى جانب ذلك، تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تشجيع روح الإبداع والابتكار من أجل جذب الاستثمارات

الأجنبية و استغلال الموارد المحلية الموجودة و توسيع الأسواق وتنمية القوى البشرية و تعزيز القدرة التنافسية، فضلاً عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية الاكثر تنافسية.

وازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية جراء التحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرة و دعم المشروعات الخاصة، من أجل المشاركة الواسعة للأفراد و تشجيع برامج الخصخصة المدعومة من المؤسسات الدولية، بهدف رفع مستوى المعيشة وبما يسهم في معالجة المشكلات الاجتماعية بتوفير فرص عمل والقضاء على البطالة (البطاط وجياد، 2018: 7-8)

من المتعارف به على نطاق واسع أنه على جميع مستويات التنمية، تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية على نحو عام وفي التنمية الصناعية على نحو خاص، فهي تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص ، وتشكل أكثر من 90% من إجمالي المشروعات في العالم، ويعمل فيها (50-60 %) من القوى العمالة عالمياً. وفي أقل البلدان نمواً، عملاء اليونيدو ذوي الأولوية، يكون الدور أكثر أهمية ؛ لأن المشروعات الصغيرة توفر في كثير من الأحيان الاحتمالات الواقعية الوحيدة لزيادة العمالة والقيمة المضافة. وينطبق هذا بالمثل على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول الاقتصادي (البلدان الناشئة)، إذ تفسح المشروعات الكبيرة غير الفعالة المملوكة للدولة المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر بكثير وأكثر كفاءة. تقدم المشروعات الصغيرة مساهمة حيوية في عملية التنمية لجملة من الأسباب أهمها: (Hobohm, 2008: 3-4)

1. المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة وتميل إلى أن تؤدي إلى توزيع أكثر إنصافًا للدخل من الشركات الكبيرة، وهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، وغالبًا ما توفر فرص عمل بمعدلات معقولة من الأجر للعاملين من الأسر الفقيرة والنساء اللائي لديهن القليل من مصادر الدخل البديلة.
2. تساهم المشروعات الصغيرة في نقل التخصيص الفاعل للموارد في البلدان النامية. وهذه المشروعات تميل إلى اعتماد أساليب إنتاج كثيفة العمالة، وبالتالي فهي تعكس بدقة أكبر ثروات الموارد في البلدان النامية إذ العمالة وفيرة ورأس المال نادر. وبقدر ما تعمل هذه المشروعات في أسواق "غير رسمية"، كما توفر أسعار العوامل وأسعار

المنتجات التي تواجهها هذه المشروعات انعكاساً أفضل لتكاليف الفرصة الاجتماعية مقارنة بالأسعار التي تواجهها المشروعات الكبيرة.

3. تدعم المشروعات الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على جميع مستويات الاقتصاد وتساهم في إنشاء أنظمة اقتصادية ديناميكية ومرنة تترابط فيها الأفلام الصغيرة والكبيرة. كما أنها تميل إلى أن تكون منتشرة جغرافياً على نطاق أوسع من المشروعات الكبيرة. كما تدعم تطوير ونشر روح ومهارات تنظيم المشروعات، وتساعد على تقليل الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

رابعاً: خصائص المشروعات الصغيرة:

تمثل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أية بلد سواء متقدم أو نامي، وذلك لتميز هذه المشروعات بعدد من الخصائص أهمها: (عباس، 2020: 7-8) (علي وصايل، 2018: 182)

1. سهولة التأسيس، إذ تستمد المشروعات الصغيرة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض رأس المال المطلوب لإنشائها.
2. مالك المشروع هو مديره في الأغلب، إذ يتولى العمليات الفنية والإدارية للمشروع، وذلك لكون هذه المشروعات في الغالب هي مشروعات أسرية الطابع.
3. انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، إذ تعتمد على نحو كبير على مدخرات أصحابها، مما يسهم في الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار في البلد.
4. اعتمادها على الموارد المحلية الأولية، مما يساعد على خفض التكلفة الإنتاجية للمشروع.
5. تعد مشروعات مكملة لاحتياجات المشروعات الكبرى مما يسهم في تكامل العملية الإنتاجية.
6. تعد هذه المشروعات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات و الأفكار الجدية.
7. القدرة على الانتشار الجغرافي في أنحاء البلد مما يساعد على تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر.

8. انخفاض الأجور في المشروعات الصغيرة و عدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة.
9. تعد المشروعات الصغيرة بمثابة مراكز تدريب للأيدي العاملة، ومن ثم إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.
10. السمة السلبية المهمة للمشروعات الصغيرة هي أنها أكثر عرضة للفشل والتصفية والغلق قياساً بالمشروعات الكبيرة، ويكون هذا التهديد قائم على مدى حياة هذه المشروعات بيد أنه يكون أعلى في سنوات التأسيس الأولى.

خامساً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

للمشروعات الصغيرة العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد الوطني و التنمية المحلية, و يمكن تناول أهميتها للاقتصاد الوطني في الآتي: (عباس، 2020: 9-11) (جبر وحسن، 2019: 151)

1. زيادة فرص للتشغيل و القضاء على البطالة: إن للمشروعات الصغيرة الأثر الأكبر في توفير فرص عمل جديدة و الحد من البطالة، وذلك لكونها مشروعات كثيفة العمالة بالدرجة الأساس، فضلاً عن تنوعها، وهو ما يتيح الفرصة للأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة.
2. الانتشار الجغرافي و خدمة احتياجات من المستهلكين: تقوم المشروعات الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع و الخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق و تفضيلات المستهلكين على نحو أكبر من المشروعات الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي والمباشر بين أصحابها والعملاء.
3. التجديد والابداع والابتكار: يعتمد التطوير على الإبداع وليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق, وإنما من خلال الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة أيضاً. لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدراً من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة على نحو أكثر من المشروعات الكبيرة, لذلك فهي قادرة على سد الفجوة بين المعرفة و حاجات السوق، وهذه هي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد السوق بمنتجات إبداعية جديدة.

4. **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: بإمكان الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال وأنشطة معينة كالأعمال التكنولوجية, أو أن تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق تقديم بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.**
5. **تنمية الصادرات و المحافظة على استمرارية المنافسة: تسهم المشروعات الصغيرة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر, وذلك من خلال تغذيتها للمشروعات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، إذ يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من منتجاتها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، و إعطائها القدرة على استمرارية المنافسة عالمياً.**
6. **التكامل مع المشروعات الكبيرة و ترابط الأعمال التجارية: تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في دعم المشروعات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج وتصنيع بعض مكوناتها، فضلاً عن إجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجدي اقتصادياً تنفيذها من قبل المشروع الكبير. وبذلك تسهم المشروعات الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني . وعل مما يدل على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة ما تتعامل به شركة جنرال موتورز مع أكثر من (37) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع و الخدمات المختلفة، إذ تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع و الخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق و تفضيلات المستهلكين.**
7. **العمل على تنويع الهيكل الاقتصادي: تسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي وذلك من خلال أنشطتها المتعددة والمتباينة، كما تسهم في تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز ومن ثم زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية.**

أما الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة فيمكن بيانها في الآتي: (علي وصايل، 2018: 184)

1. **إن المشروعات الصغيرة لا تقل أهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية عن تأثيراتها الاقتصادية، إذ تساعد في الحد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة،**

إذ يساعد الدخل المتحصل عليه من هذه المشروعات في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، وهذا يعني نقل الأفراد إلى وضع أكثر أماناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والتعليمي والصحي.

2. تعكي هذه المشروعات الفرصة للعديد من فئات المجتمع كالمرأة والشباب والمهنيين لأن تكون قوة فاعلة في المجتمع فضلاً عن دمجهم في العملية الإنتاجية، وبالتالي تسهم بإزالة التوتر الذي يغلق شكل العلاقة بين هذه الفئات و باقي شرائح المجتمع.
3. تجسد هذه المشروعات القيم الإنسانية المشتركة، إذ أن مشاركة أفراد الأسرة في الأنشطة الإنتاجية والتجارية المختلفة يخلق جو من التماسك الأسري، وذلك لأن حوالي 80% من المشروعات الصغيرة على مستوى العالم هي مشروعات عائلية.

سادساً: دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة:

لقد أشارت العديد من الدراسات والتجارب الدولية على قدرة المشروعات الصغيرة على امتصاص البطالة، وذلك من خلال توفير فرص العمل لقاعدة عريضة من القوى العاملة وتنمية وتطوير طاقاتهم، إذ تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهما سواءً كان في البلدان المتقدمة أو النامية، ففي الولايات المتحدة الامريكية يوجد أكثر من (24) مليون مشروعاً صغيراً؛ والذي يولد (52%) من فرص العمل لدى القطاع الخاص، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي (80%) من كل الابداعات والابتكارات في السوق الامريكية. أما في اليابان فتشير البيانات إلى أن هذه المشروعات تخلق حوالي (81%) من مجموع الوظائف داخل البلد، وفي الاتحاد الاوربي حسب بيانات عام 2005 كان هناك ما بين (8-12) مليون مشروع صغير ومتوسط وتمثل نسبة (99%) من مجموع المشروعات.

لذلك، تعد المشروعات الصغيرة من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة، وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين (8-30%)، بينما تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان الذي يعتمد على المشروعات الصغيرة ما نسبته (4.7%)، فالمشروعات الصغيرة في اليابان يعمل فيها قرابة (70%) من اجمالي القوى العاملة في اليابان، وفي الولايات المتحدة الامريكية يعمل قرابة (84%) من إجمالي القوى العاملة في المشروعات الصغيرة،

إذ توفر المشروعات الصغيرة الامريكية ما قدره (11.2) مليون فرصة عمل خلال المدة (1995-2000) (محمد وآخرون، 2018: 79). والجدول الآتي يبين نسبة فرص العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة في بعض البلدان مع بعض المؤشرات:

الجدول (1) الإسهام النسبي للمشروعات الصغيرة في أهم المؤشرات الاقتصادية في بعض بلدان العالم

البنود / الدول	الاسهام في إجمالي المشروعات %	الاسهام في إجمالي التوظيف %	الاسهام في إجمالي القيمة المضافة %
أمريكا	85	54	37
ألمانيا	99	60	52
اليابان	98	69	51
المملكة المتحدة	99	53	50
فرنسا	99	61	53
كوريا	98	71	46
الصين	99	74	60
ماليزيا	95	41	26

المصدر: عبدالقادر، نادية مهدي ؛ فرحان، محمد نوري ؛ حسين، علي طالب (2019) "الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة (تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (113)، ص407-425.

نلاحظ من الجدول (1) أن البلدان قد سجلت نسب مرتفعة لإسهام المشروعات الصغيرة من إجمالي المشروعات فقد تراوحت نسبتها ما بين (85-99%)، لتسهم في توليد فرص عمل تراوحت نسبتها بين (41-74%)، والإسهام في توليد قيمة مضافة للاقتصاد تراوحت نسبتها ما بين (26-60%). وبذلك، فأن الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات تتضح من خلال إسهامها في إجمالي التوظيف وخلق القيمة المضافة، لذلك عملت الحكومات على تشجيع هذه المشروعات والسماح لها بأن تحل محل المشروعات العامة الكبيرة غير الكفوءة.

سابعاً: المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

إن التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية التي فرضتها التحولات الجديدة تمثل إحدى أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، والتي تتلخص في ظاهرة العولمة

التي تسعى إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بحرية من خلال إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية لمختلف المنتجات الأجنبية، مما يعني زيادة منافسة السلع الأجنبية لمنتجات المشروعات الصغيرة المحلية، وبالتالي فقدان هذه المشروعات لفرص بقائها في السوق المحلية. ومن جانب آخر، يتفق الاقتصاديون على أن هذه المشروعات كانت وماتزال تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المشروعات الكبيرة (الشاوي، 2019: 204).

ويمكن أن تصنف المعوقات و الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة على النحو الآتي:

1. مشاكل الائتمان والحصول على التمويل تعد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ذلك أن شروط منح الائتمان لهذه المشروعات لا تتصف بكونها شروط ميسرة وملائمة، إذ تعمل المصارف على طلب ضمانات يصعب على المشروعات الصغيرة توفيرها، كون هذه المشروعات قد تتلكأ وغير قادرة على تسديد القرض، فضلاً عن عدم وجود مؤسسات مالية متخصصة ترعى مثل هذه المشروعات وتضمن القروض المقدمة لها مما يؤثر على الاستثمار في مثل هذه المشروعات.
2. غياب المعرفة أو الدراية بعوامل التسويق والترويج، إذ أن قدرة الأسواق على استيعاب الطاقة الإنتاجية كونها محكومة بعوامل عديدة منها عدد السكان ودخول الأفراد والسلع المنافسة وغيرها، لذا فان عدم اكتراث أصحاب المشروعات الصغيرة بمثل هذه العوامل، واعتمادهم على الوسطاء في تصريف منتجاتهم؛ يضعف من قدرة المشروع على الصمود أمام المنافسة مع المشروعات الأخرى.
3. بساطة الإجراءات الإدارية والتنظيمية المستخدمة داخل هذه المشروعات يجعلها بعيدة عن الأساليب الإدارية الحديثة المتبعة داخل المشروعات الأخرى، إذ أن في اغلب الأحيان تكون إدارة المشروع مناطة بصاحب المشروع، أي لا توجد هناك إدارة متخصصة أو تنظيم إداري متكامل يقود العمل فيها، فضلاً عن التحديد وبقاء نشاط المشروع تقليدياً.
4. صعوبة الحصول على المواد الأولية بتكاليف منخفضة تعد من المشكلات الرئيسة التي تقف أمام تنمية المشروعات الصغيرة بسبب اعتماد الكثير من هذه المشروعات على مواد أولية مستوردة.

5. تعد البيروقراطية وتعقد الإجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة في الدول النامية من المعوقات التي تقف أمام إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة (غياب المناخ الاستثماري المناسب)، بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها فضلاً عن لوائح الاستيراد والتصدير ونظم الضرائب. (فزع، 2013: 136)
6. عدم كفاية مشاريع البنية التحتية في البدان النامية والمتمثلة في الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الطرق والجسور والصرف الصحي وغيرها.
7. عدم إجراء دراسات الجدوى التسويقية، الفنية، المالية والاقتصادية للمشروع الصغير، إذ أن مثل هذه الدراسات تضع تصوراً واضحاً عن مستقبل المشروع قبل إنشاءه من خلال توفير المعلومات اللازمة حول تكاليف التأسيس والإنشاء وتكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات وتحليل المخاطر المحتملة وصولاً إلى تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في هذه المشروعات من عدمه. (سلمان، 2013: 71-72)
8. عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي المناسب، إذ أن الحالة التي تعيشها المناطق الصناعية في البلدان النامية والتوزيع غير المدروس للعقار يعقد على المستثمرين في هذه المشروعات من الحصول على العقار المناسب وتوسيع نشاطاتهم.
9. تسرب الأيدي العاملة المدربة في المشروعات الصغيرة إلى المشروعات الكبيرة بحثاً عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور والمزايا، مما يضطرها باستمرار إلى تشغيل أيدي عاملة أقل كفاءة ومهارة، وبالتالي تحمل مشاكل وأعباء تدريبهم وتطوير مهاراتهم. (بن عنتر وبلوناس، 2012: 121-122)
10. إن هذه المشروعات وبسبب الاجراءات الضريبية وعدم القدرة على تحمل أعباءها أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو المتطلبات الصحية قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم، والذي يعمل بعيداً عن القوانين، مما يتسبب في اعتبار هذه المشروعات خارجة عن القانون سواء فيما يخص حقوق الإنسان (العمال)، أو السلامة الصناعية والمهنية، أو قوانين حماية البيئة و الرقابة الصحية والنوعية أي بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية (الشمري والشرماني، 2021: 327).

المبحث الثاني

واقع البطالة في العراق

تعد ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي لاتزال تواجه اقتصاديات العالم، كونها مشكلة ذات أبعاد جغرافية و تاريخية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمع. وقد حظي موضوع البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من مدة زمنية إلى أخرى. وتعد البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد الوطني، وتمتد آثارها السلبية على التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع؛ وهي بهذا المعنى: تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب. وعلى الرغم من أن مشكلة البطالة مشكلة عالمية بيد إنها تأخذ منحنى آخر في العراق فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث قيمة العنصر البشري بوصفه أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد العراقي.

أولاً: تعريف البطالة:

عند محاولة إعطاء تعريف شامل للبطالة فأن أول تساؤل يتبادر إلى الذهن: من هو العاطل عن العمل؟ فالعاطل عن العمل هو الذي لا يعمل. وهذا المفهوم وحده غير كاف، إذ أن هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل، وبالتالي لا يمكن وصفهم عاطلين عن العمل كالأطفال، العجزة، كبار السن، والمرضى. كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون فعلاً، ومع ذلك لا يجوز عدّهم عاطلين عن العمل لأنهم لا يبحثون عن العمل. وهكذا فأن ليس كل من لا يعمل يعدّ عاطلاً، وليس كل من يبحث عن العمل يعد – ضمن الوصف العام – عاطلاً. ولقد عرّفت منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم "كل شخص قادر على العمل وراغب به ويريده ويقبل به عند مستوى الاجر السائد لكنه لا يجد هذا العمل" وبالتالي فهو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه مقابل أجر أو لحسابهم الخاص. هذا يعني ان المتعطلين نوعان: الاول يشمل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، والثاني يتضمن المتعطلين الذين سبق لهم العمل و اضطروا لتركه لأي سبب من الاسباب (عبدالسادة والشمري، 2019: 17). وتوجد تعريفات متعددة للبطالة تدور حول معنى عدم استخدام المجتمع لقوة العمل استخداماً كاملاً (بطالة سافرة) أو استخداماً امثلاً

(بطالة جزئية). ويعرفها البعض بكونها "التوقف الاجباري لجزء من القوة العاملة مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، وتحدد قوة العمل بكافة السكان الناشطين اقتصادياً بين (15-65) سنة (عيدان، 2016: 290).

وفي المقابل لابد من تعريف التشغيل أو التوظيف أو الاستخدام، فللتشغيل معنى واسع ينطبق على عناصر الإنتاج المختلفة (الأرض، رأس المال، التنظيم) فضلاً عن العمل بيد إن التشغيل في نطاقه الضيق يشمل استخدام عنصر العمل فقط في العملية الإنتاجية، عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل لإنتاج السلع والخدمات في أثناء مدة زمنية معينة. كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتاحة من قوة العمل (كماً ونوعاً) ولا يعني ذلك التشغيل (100%) لكل عوامل الإنتاج. أما التشغيل الناقص فيوضح الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمون وبين مقدار العمل القادرين عليه والراغبين فيه. فالعامل يعد في حالة تشغيل ناقص عندما يعمل في جزء من وقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته عل العمل (محمد والبديري، 2021: 162).

ويعد عنصر العمل هو العنصر الأساس لخلق المنافع الاقتصادية، إذ تسهم في رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع، وهي وسيلة لكي تحقق التنمية هدفها، وان اهم مصدر لهذه القوة نسبة السكان النشيطون التي تتناسب تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان، أي كلما زاد نمو السكان ارتفعت نسبة السكان النشيطون اقتصادياً (الجبوري وحسون، 2021: 203).

ثانياً: أنواع البطالة:

1. البطالة الاحتكاكية: وتشير إلى توقف الأفراد عن العمل مؤقتاً وذلك بحثاً عن وظيفة أفضل، وينتقل الأفراد بين قطاعات الأعمال بإرادتهم للالتحاق بفرص العمل المتاحة، وتحدث نتيجة لعدم وجود بيانات كاملة عن سوق العمل، والمدة التي يقضيها الأفراد في البطالة الاحتكاكية تكون قصيرة عادة.
2. البطالة الهيكلية: وهي ناجمة عن تحول في الطبيعة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، أي بسبب التطورات في هيكل الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة. لذلك يخرج من سوق العمل أولئك العمال غير المؤهلين تأهيلاً مناسباً مع طبيعة

الأعمال التي تم إنشاؤها، ويتم ذلك بفعل تغير طبيعة الاستهلاك أو جراء دخول أنواع جديدة من التكنولوجيا إلى قطاع الإنتاج. (عيدان، 2016: 291).

3. البطالة الدورية، وهي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية (الركود والكساد)، أي أن هذا النوع من البطالة يظهر نتيجة لركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، بمعنى أن ظهورها يفسر بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الانتاج المتاح، مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. وتعد البطالة الدورية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة بيد أنهم لم يجدوا عملاً، وأن مستوى التوظيف يتقلب مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع. (عبدالسادة والشمري، 2019: 18)

4. البطالة الموسمية: وتنشأ هذه البطالة في الأعمال والمشاريع التي يتأثر العمل فيها بتغير المواسم أو الظروف المناخية، التي يرتبط إنتاجها بالظروف الطبيعية والمناخية، والتي تؤثر على نحو مباشر بحجم النشاط الاقتصادي وإنتاجه خلال بعض فصول السنة، إذ يتأثر الإنتاج زيادة وانخفاضاً أو ركوداً تبعاً للتغيرات المناخية والطبيعية، وما يتبع ذلك من انخفاض للطلب على القوى العاملة أو زيادته. ويظهر هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي عادة، وفي النشاطات التي تعتمد عليه، كما قد يظهر في قطاع السياحة وفي أعمال البناء والتشييد وصيد الأسماك..

5. البطالة القطاعية: وتحدث هذه البطالة في القطاعات الاقتصادية نتيجة لتغير ظروف الإنتاج والأسواق، ويتأثر بهذا النوع من البطالة العديد من القطاعات وخصوصاً القطاع الصناعي، ففي حالة حدوث نقص في المواد الأولية أو عدم الإقبال على بعض المنتجات بسبب رداءة إنتاجها؛ تغلق بعض المصانع أبوابها وتسرح العاملين فيها. كما يصيب هذا النوع من البطالة القطاع التجاري الذي يتأثر على نحو مباشر عند حدوث أي ظرف طارئ بسبب غلق أبواب الاستيراد والتصدير، والذي يجعل استمرار هذا القطاع في نشاطه أمر غير مجدي، وما يتبع ذلك من التخلي عن غالبية العاملين فيه وظهور البطالة القطاعية. (صالح وكاظم، 2016: 73-74)

6. البطالة المقنعة: وتنتشر هذه البطالة بين المؤسسات الحكومية، نتيجة لوجود أفراد يتقاضون أجور من دون إضافة حقيقية إلى الإنتاجية الكلية في الاقتصاد، ويأتي التوسع في التشغيل الحكومي لتحقيق نتائج اجتماعية وسياسية متعلقة بمساهمة الدولة في خفض نسب البطالة، أو في إعادة توجيه الموارد عبر التوظيف الحكومي.
7. البطالة السلوكية: وهي بطالة اختيارية إما نتيجة لوجود مصادر دخل أخرى أو لأن الوظائف القائمة غير مرغوبة من قوة العمل.
8. البطالة المستوردة: وتكوف نتيجة لإحلال أيدي عاملة أجنبية مكان الأيدي العاملة المحلية في قطاع معين يتميز بانخفاض حاد في الطلب على سلعه، أو على خدمات محلية معينة، أو أن يتجه إلى استيراد السلعة أو الخدمة بالكامل من السوق الأجنبية.
9. العمالة الناقصة: وتظهر هذه البطالة على الواقع عندما يقوم الفرد بالإنتاج أقل من قدرته، كعمل الأيدي العمالة الماهرة بقطاعات تحتاج إلى عمالة غير ماهرة، أو أن يعمل الفرد في حقل تخصص آخر لا صلة لو بها. (عيدان، 2016: 291).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

تؤدي البطالة دوراً سلبياً في الاقتصادات عموماً، إذ أن لها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية. إن الاثار الاقتصادية للبطالة تتمثل في الآتي: (صالح وكاظم، 2016: 74)

1. عدم استغلال عنصر العمل الذي يعد احد الموارد الاقتصادية يضيع على الاقتصاد القومي فرصة اشباع الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الانتاج وبالتالي تطور الاقتصاد.
2. ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية، مما يؤدي الى تأثيرات في العرض والطلب في السوق.
3. آثار غير مباشرة من خلال التأثير في الاستهلاك والصادرات والاستيرادات.
4. تأثيرها في حجم الدخل و توزيعه، ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل يؤدي إلى تغير مستوى الأجور وفي الاتجاه نفسه.

أما الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة، فإنها تعد من اهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد لكونها تؤدي الى بروز ظاهرة الفقر و زيادتها وما ينجم عنها من امراض اجتماعية ونفسية خطيرة، تنعكس على الفرد والمجتمع. و يمكن أن نوضح الاثار الاجتماعية في الآتي: (صالح وكاظم، 2016: 75)

1. هجرة الكثير من الكفاءات العلمية بحثاً عن فرص العمل الملائمة في دول أخرى، وهذا يعني أن عبء التعليم ومدخرات التعليم، بينما فوائد مخرجاته تكون من نصيب تلك الدول التي تعتمد عليهم في تنفيذ خططها التنموية وبناء اقتصاداتها الوطنية.
2. مع مرور الوقت، وفي ظل شيوع معدلات البطالة، ستولد شعور بعدم الرغبة في التعليم و أنه قد يكون سبباً للبطالة.
3. تؤدي البطالة الى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الإنسان تجاه المؤسسات الرسمية و الأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة، بحيث لا تستطيع أن تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.
4. تدهور المستوى الصحي (نقص الأدوية وبقية المستلزمات، عدم مواكبة التطورات العلمية الحاصلة في المجال الطبي)، وانتشار بعض الامراض المتوطنة.

رابعاً: اساليب معالجة البطالة: (حسين والشرع، 2020: 287-288)

1. تطوير الاقتصاد و تصحيح اختلال هيكله بتوسيع و تنويع النشاطات الاقتصادية، وخصوصاً عند وجود بطالة هيكلية، وهكذا معالجات تكون طويلة الأجل بسبب طبيعة البطالة الهيكلية الطويلة الأجل، ويكون ذلك من خلال زيادة الاستثمار.
2. العمل لتخفيض البطالة الظاهرة عن طريق برامج التطوير والتأهيل المهني، من أجل تحويل عرض العمل غير الماهر إلى عرض عمل ماهر.
3. زيادة الطلب الفعال الذي يؤدي الى استخدام الطاقات الإنتاجية، واستمرار توسعها، مما يؤدي لزيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، و بما يحقق الحد الأدنى من البطالة الدورية المرتبط بحالتي الركود او الكساد التي تنجم عن نقص الطلب الكلي.

4. العمل بجدية على اتخاذ الوسائل والأساليب والاجراءات التي تخفض مدة الانتقال من عمل إلى آخر المصاحبة للتغير في الفن الإنتاجي، والتي ترتبط بالبطالة الاحتكاكية.
5. العمل على ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل من خلال تطوير وتعديل في المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تسهم في توفير عرض العمل الكفوء.

وتعد سياسة تدريب القوى العاملة، والحد الأدنى للأجر الحقيقي الذي لا يشجع المنشآت بتأجير اشخاص ذوي مهارات دنيا، وكذلك مكاتب التوظيف العامة والتي تعد من وسائل تقليل المعدل الطبيعي للبطالة، وتعويضات البطالة، فضلاً عن برامج التوظيف التي تركز على جزء من قوة العمل، والأقاليم الجغرافية ذات معدلات البطالة العالية بهدف تخفيض المعدل الإجمالي للبطالة. وهذه السياسات بطبيعتها جزئية وليست كلية في معالجة هذه الظاهرة.

خامساً: واقع البطالة في الاقتصاد العراقي:

لم تكن مشكلة البطالة موجودة في العراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بل كان العراق يعاني من نقص في الأيدي العاملة، إذ جرى الاستعانة بالأيدي العاملة العربية لسد هذا النقص الحاصل، وخصوصاً العمالة المصرية والسودانية التي كانت توجد على نحو كبير في عقد الثمانينات لتحل محل الأيدي العاملة العراقية؛ التي توجهت الى جبهات الحرب لمدة ثمان سنوات. وقد أخذت بوادر مشكلة البطالة تطل بصورة غير محسوسة بعد توقف الحرب وتسريح أعداد من الجيش. بيد إن العوامل السياسية كانت هي الطاغية على المشهد في العراق عند نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وما ترتب عليها من فرض العقوبات الاقتصادية وما رافقها ولحقها من ظروف قاسية مر بها العراق (حسين والشرع، 2020: 288).

وبعد عام 2003 اتسم الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2018) بالعديد من العوامل لعل من اهمها انعدام الأمن والاستقرار، وما رافقه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد وانخفاض معدلات النمو وارتفاع اعداد الأيدي العاملة في سوق العمل مع عدم توفر فرص عمل لهم، نتيجة لتوقف العديد من المشاريع الخدمية والصناعية للقطاعين الخاص و العام التي كانت تستوعب العديد من العاطلين، مما أدى إلى انتشار البطالة. لذا

تعد مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تعترض مسيرة النمو الاقتصادي وتطور الاقتصاد العراقي، لما لهذه المشكلة من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ويتحدد معدل البطالة بجانبي الطلب و العرض من خلال التمييز بين مرحلتين مهمتين في الاقتصاد العراقي والمتمثلة في مرحلة الوفرة النفطية التي صاحبها فائض في الموازنة العامة و المرحلة الثانية تعبر عن الأزمة النفطية مما ساهمت بتعميق الاتجاه الركودي في النشاط الاقتصادي. ولعل من أهم أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي ما يأتي: (عبدالسادة والشمري، 2019: 19)

1. توقف أغلب شركات القطاع العام و انخفاض كبير في القدرات الإنتاجية للبعض منها.
2. تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة من الأفراد والذين يفضلون الاستثمار في الخارج.
3. الانفتاح على البضائع المستوردة و سياسة الإغراق تؤدي إلى توقف أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
4. توقف الدولة عن تعيين الخريجين بسبب سوء التخطيط و التنمية، مما أدى إلى ظهور بطالة المتعلمين بدل من بطالة الأميين.
5. الفساد الإداري والمالي المستشري في غالب مؤسسات الدولة.
6. عدم التنسيق بين التعليم والتدريب و سوق العمل، وهذا يعود إلى قصور السياسة التعليمية و عدم مواكبتها متطلبات سوق العمل.
7. عدم تحقق الأمن الداخلي للدولة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني.

اما عن جانب العرض فيما يخص معدل البطالة، فأن النمو السكاني المتزايد في العراق الذي يعد من أعلى البلدان خصوبة، والمتمثل في ارتفاع النمو السكاني السنوي الذي يتجاوز (3%) هو مصدر رئيس لزيادة عرض العمل، إذ يجب أن يكون هناك شرط تعيين مستوى أمثل من السكان، وله علاقة قوية جداً باقتصاديات الحجم (الجبوري وحسون، 2021: 203-204).

ويتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي لهيمنة القطاع النفطي على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فعوائده من العملة الصعبة تزيد على (95%) من عوائد الصادرات. ويعاني الاقتصاد من ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية، وانحصار مصادر الاستثمار، وسيطرة المنتجات المستوردة على السوق المحلية مما يجعل المشروعات المحلية غير

قادرة على مواجهة التحديات، وبالتالي عدم قدرة هذه المشروعات معالجة مشكلة البطالة التي ازدادت تعقيداً بعد التغيير السياسي عام 2003. والجدول (2) يوضح تطور عدد السكان ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2004-2018)، إذ يتضح من هذا الجدول أن العراق يمتلك قوة بشرية كبيرة، إذ بلغ معدل نمو السكان المركب خلال المدة (2004-2018) نسبة (2.6%)، وهي نسبة مرتفعة تدل على مدى التزايد السريع لسكان العراق، مما يولد زيادة في عرض العمل وتفاقم مشكلة البطالة.

الجدول (2) تطور عدد السكان ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2004-2018)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالة %
2004	27.1	26.8
2005	27.9	17.9
2006	28.8	17.5
2007	29.7	11.7
2008	31.9	15.3
2009	31.7	14.9
2010	32.5	15.0
2011	33.3	12.2
2012	34.2	11.9
2013	35.1	16.0
2014	36.0	10.6
2015	36.9	15.0
2016	37.2	10.8
2017	38.3	10.9
2018	38.7	22.6

المصدر: الجبوري، باقر كرجي حبيب؛ حسون، انتصار عباس (2021) "تحليل أثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة 2004-2019"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (13)، العدد (2)، ص190-220.

كما يلاحظ من الجدول (2) أن معدل البطالة بدأ مرتفعاً عام 2004، إذ وصل إلى (26.8%) وهي السنة التالية لسنة الحرب، إذ التوق شبه تام للقطاع الخاص والعام، غير أنه في الأعوام اللاحقة انخفضت معدلات البطالة عن تلك النسبة، ويعزى سبب هذا التراجع بمعدلاتها إلى: (المرشدي، 2021: 117)

1. طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والبرامج الإصلاحية التي تهدف إلى زيادة أعداد العاملين في أجهزة و دوائر الدولة على نحو عام والأجهزة الأمنية على نحو خاص.
2. اعادة بناء المؤسسات الأمنية أسهم في تقليص جزء من الزيادة في من القوى العاملة المعروضة.
3. الاعتماد على العقود الوقتية في التشغيل, وخاصة للشباب الخريجين واعادة توزيع موظفي الوزارات الملغاة.
4. توفير فرص عمل وقتية ولساعات محدودة للحد من فقر الدخل, ومن هذه الفرص تشغيل العاطلين (حراسا او عمال تنظيف او صباغين للجسور)
5. تزايد أعداد الأيدي العاملة المهاجرة خارج العراق.

ثم واصل معدل البطالة بعد ذلك كما يتضح من الجدول (2) بالانخفاض التدريجي حتى عام 2014، ومن ثم عاود بالارتفاع ليصل إلى نسبة (15%) عام 2015،وجاء ذلك نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط عام 2014 الذي دفع الحكومة إلى القيام باعتماد سياسة ترشيد و تقشف في الإنفاق العام، وانخفضت في عامي 2016 و2017 ثم عاودت الارتفاع عام 2018. وعلى الرغم من التذبذب الواضح في نسب البطالة، بيد إنها نسب مرتفعة تعكس مدى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد العراقي.

ان أهم اسباب البطالة في العراق الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وضعف اقدام القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد المحلي، فضلاً عن افتقار البلد إلى استراتيجية اقتصادية واجتماعية واضحة لمعالجة هذه ظاهرة البطالة والقضاء على الفقر، وضعف فاعلية القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل نظراً لتعرض العديد من المنشآت إلى أعمال سلب ونهب بعد عام 2003، وعدم توفير المستلزمات الضرورية للإنتاج، وحل بعض الوزارات مثل الدفاع والداخلية والإعلام، وكذلك انحسار دور القطاع الخاص للقيام بالمشاريع نتيجة للحاجة إلى التمويل وانعدام الأمن، وايضاً غياب التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي، إذ أن سوء التخطيط جعل من بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض العمالة فيما تعاني اخرى من نقص كبير في العمالة، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي والمحسوبية. كل تلك الأسباب أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة. كما أن

الصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض اسعار النفط مضافاً اليها ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، قد أدخل الاقتصاد في دورة ركود حادة وطويلة، وبالتالي جعلت معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية الكلية سالبة. وفي ظل هكذا تراجعات اقتصادية سيصعب اجراء التحولات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة (صالح وآخرون، 2021: 88-89) (المرشدي، 2021: 118-119).

سادساً: آثار البطالة في الاقتصاد العراقي:

يمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وجود ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي بالآتي: (خيون وعيسى، 2018: 152-153)

1. تهميش جزء مهم من قوة العمل العراقية و وضعها خارج العملية الإنتاجية، هذا تبديد لأحد أهم مصادر الثروة في العراق، فضلاً عن ذلك، فإن إعادة تأهيل هذه القوى التي تم تهميشها وحرمانها من فرصتها في العمل يتطلب تكاليف إضافية.
2. ضعف مستوى النشاط الاستثماري والإنتاجي وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة و التجارة والخدمات، وتخلف البنيان الاقتصادي وهياكل الإنتاج مع تزايد هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي، وبالتالي انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل وزيادة فجوة الإنتاج.
3. زيادة نسبة الفقر المدقع بسبب تدهور مستوى المعيشة، مما أدى إلى تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مستوى الرفاهية و معدلات البطالة.
4. تؤكد المصادر العلمية ومنظمة العمل العربية إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بنسبة (1%) ينجم عنها خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.5%)، أي نحو (23) مليار دينار عراقي، وهذا يعني حرمان أعداد كبيرة من فرص العمل المتاحة من المشاركة في العملية الإنتاجية.
5. تدهور المستوى الصحي و نقص الأدوية و بقية المستلزمات، و عدم مواكبة التطورات العلمية الحاصلة في المجال الطبي، فضلاً عن هجرة العديد من الكفاءات العلمية.

6. عززت البطالة من جعل الهجرة إلى الخارج وترك البلد حلماً يراود العديد من الشباب، فضلاً عن الكفاءات والمواهب الممتازة بهدف تأمين المستوى الآمن من العيش لهم و لعوائلهم.
7. تؤدي البطالة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلد كون الاستقرار السياسي مرهون بقدرة البلد على خلق فرص عمل جديدة.
8. ترسيخ الشعور بخيبة الأمل والإحباط لدى العاطل عن العمل وتسوء حالته النفسية، مما يضطره إلى الاعتداء على نفسه أو على الغير من الأفراد أو على الممتلكات الخاصة أو العامة، وذلك بسبب عجزه عن تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته الضرورية، بالتالي الجنوح إلى ارتكاب الجرائم.

سابعاً: أساليب معالجة البطالة في الاقتصاد العراقي:

وفي ظل ظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي فان هناك مجموعة من المعالجات التي يمكن تحقيقها إذا توفرت الإرادة الحكومية للتقليل من حدة البطالة في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة، وهي:(حسين والشرع، 2020: 290-291)

1. ان التشغيل لهذه الأعداد الكبيرة من العاطلين يتطلب من القطاع العام الحكومي الاهتمام بالاستثمار وذلك باستثمار نسب غير قليلة من موارد النفط في الاقتصاد، هذا في الأجل الطويل، والابتعاد عن تخصيص موارد النفط نحو الاستهلاك.
2. الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه كثيف العمل، اذ كانت نسبة العاملين في هذا القطاع تشكل ما نسبته (30%) من إجمالي القوى العاملة في البلد عام 1991، ووصلت هذه النسبة إلى أقل من النصف عام 2015، إذ بلغت (13%). إن هذا التراجع الكبير لهذا القطاع في تشغيل القوى العاملة يبين الحالة المزرية التي وصلها هذا القطاع في توفير الغذاء والاعتماد الاستيراد وغياب الاكتفاء الذاتي.
3. الاهتمام بقطاع السياحة، إذ من المعروف أن السياحة صناعة كثيفة الأيدي العاملة وعالية التوجه نحو العمالة، إذ ترفع مستوى الاستخدام عن طريق خلق استخدام جديد لدفع باتجاه استحداث صناعات أخرى مثل شركات السفر ومنظمي الرحلات ومحال بيع الهدايا ....الخ. لذا ينبغي العمل على تشجيع الصناعات اليدوية الحرفية على شكل تحفيات ومداليات ..الخ والتي يقبل السياح على شرائها.

4. التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في تشغيل الأيدي العاملة والتي لها تأثير واضح في الدول النامية كونها أقل امتصاص لراس المال واكثر امتصاص لليد العاملة.
5. النهوض بالقطاع الخاص وإعطائه ما يستحق من الاهتمام، لما لهذا القطاع من تأثير في تشغيل القوى العاملة، من خلال تقديم الدعم لهذا القطاع واعطاء الضمانات التي تجعل هذا القطاع بالصورة التي تمكنه دعم الاقتصاد الوطني و تشغيل القوى العاملة.
6. العمل على تطوير قطاع البناء و التشييد كونه من القطاعات التي تشغل اعداد كبيرة من القوى العاملة, وكون البلد بحاجة الى اعداد كبيرة من الوحدات السكنية بعد تفاقم مشكلة السكن وانتشار العشوائيات في جميع محافظات البلد.
7. ان ترافق كل هذه المعالجات حملة إعلامية تحت على أهمية العمل في القطاع الخاص بعد أن أصبحت النظرة إلى هذا العمل نظرة عدم اهتمام والكل يبحث عن العمل في القطاع الحكومي.

المبحث الثالث

واقع المشروعات الصغيرة في العراق ومستوى تطورها والتحديات التي تواجهها ودورها في التخفيف من معدلات البطالة في العراق

تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد بلغ نحو (223.4) مليار دولار عام 2015 ، وأن معدل النمو المتحقق هو نحو (1.5%)، واذا ما استثنينا عامل النفط سنجد أن الاقتصاد العراقي في بقية القطاعات الأخرى عانى من انكماش (3.9%). إن الاقتصاد يمكن أن ينمو في ظل مستويات بطالة مرتفعة، بيد إنه سيكون غير موظف للموارد الموجودة بكفاءة، فهناك موارد معطلة، وهذه الظاهرة موجودة في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية. غير أن البلدان المتقدمة يغلب عليها نوع البطالة الاحتكاكية و البطالة الدورية، في حين أن في البلدان النامية يسود اغلب انواع البطالة الأخرى آنفة الذكر. ولا ينفي ذلك أن الاقتصادات النامية تحقق توظيف مرتفع، بيد إنه لا يلبي احتياجات السوق من قوة العمل المتاحة.

وفي العراق، فأن البلد يعد من البلدان النامية، ومشكلته ليس بالتوظيف أو التشغيل، وإنما في عدم الاستقرار، التي أثرت على معدل نمو القطاعات الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام، والذي أنتج نتيجة فرعية مهمة الا وهي ضعف مستويات التوظيف والتشغيل، ولجأت الحكومات المتعاقبة إلى علاج هذا الأمر عبر توسيع القطاع العام من دون إنتاجية تذكر، بل تحملت الدولة عبء رفع الانفاق العام بدلاً من توجيه الموارد نحو الانفاق على قطاعات مهمة كالتعليم والصحة (عيدان، 2016: 296).

أولاً: واقع المشروعات الصغيرة في العراق للمدة (2004-2018):

أشارت محتويات ومحاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية في العراق بعد عام 2003 إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال إنشاء المشروعات وإيجاد آليات تمويلية ملائمة لها. وفي الوقع الحالي يتجه العراق في خططه لإحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط مما يعكس ضرورة الاهتمام بهذه المشروعات.

نلاحظ من الجدول (3) أن أعداد المشروعات الصغيرة في العراق بلغت في عام 2004 ما مقداره (17599) مشروع، وبأهمية نسبية (97.3%) من إجمالي المشروعات الكلية في العراق خلال العام نفسه. ثم أخذت أعداد هذه المشروعات بالانخفاض، إذ بلغت عام 2005 (10088) مشروع وبأهمية نسبية (95.8%) وبمعدل نمو سالب بلغ (42.7%) ويعود السبب في ذلك إلى استبعاد محافظات كردستان من ضمن الأعداد الكلية للمشروعات للمدة (2005-2014)، فضلاً عن تحول الكثير من المشروعات الصغيرة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي بسبب الوضع الأمني غير المستقر الذي شهده العراق، مع إغلاق العديد من المشروعات الصغيرة بسبب عدم القدرة على المنافسة أمام السلع المستوردة. وبعد ذلك أخذت أعداد المشروعات الصغيرة في عامي 2006 و2007 بالارتفاع نتيجة لمحاولات الحكومة لتمويل هذه المشروعات من خلال إطلاق المبادرات في هذا الخصوص لتقليل حجم البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد. واستمرت معدلات نمو المشروعات الصغيرة بالارتفاع لتصل إلى (324.1%) في عام 2011 وأهمية نسبية (98.7%) للعام نفسه. ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق برامج الاعفاءات الضريبية، مما شجع الكثير من المشروعات على التسجيل والاستفادة من المزايا المقدمة من قبل الحكومة تجاه المشروعات الصغيرة (نعمان، 2021: 404) (الشمري والشرماني، 2021: 335). ثم

أخذت أعداد المشروعات الصغيرة بالانخفاض والارتفاع المتذبذب نتيجة للأزمات الاقتصادية (انخفاض أسعار النفط) والأحداث الأمنية التي مر بها البلد عام 2014، واتباع الحكومة للسياسة التقشفية وانعكاس ذلك على مجمل نواحي الحياة الاقتصادية. كما يتضح أن المشروعات الصغيرة في العراق تلعب دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد العراق من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى المشروعات ككل، إذ لم ينخفض عدد المشروعات الصغيرة عن (95.8%) مجموع المشروعات الكلي، مما يجعل من المشروعات الصغيرة مصدراً لا يستهان به لخلق فرص عمل لأكبر عدد من الأيدي العاملة محققة لذلك انخفاض – وإن كان بسيطاً – في معدل البطالة في العراق.

الجدول (3) الاهمية النسبية لأعداد المشروعات الصغيرة في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	عدد المشروعات الصغيرة (1)	المجموع الكلي للمشروعات (2)	معدل النمو للمشروعات الصغيرة %	الأهمية النسبية (1) ÷ (2) %
2004	17599	18094	-	97.3
2005	10088	10534	- 42.7	95.8
2006	11620	12006	15.2	96.8
2007	13406	13804	15.4	97.1
❖ 2008	-	-	-	-
2009	10289	10740	-	95.8
2010	11131	11593	8.2	96.0
2011	47281	47889	324.8	98.7
2012	43669	46235	- 7.6	94.5
2013	27694	28474	- 36.6	97.3
2014	21809	22448	- 21.3	97.2
2015	22480	23104	3.1	97.3
2016	25966	26650	15.5	97.4
2017	27856	28524	7.3	97.7
2018	25747	26480	- 7.7	97.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

❖ لم تصدر احصاءات خاصة بالمشروعات الصناعية في هذا العام بسبب الانشغال بالتعداد السكاني في العراق.

ثانياً: واقع التشغيل في المشروعات الصغيرة في العراق خلال المدة (2004-2018):

إن دراسة واقع المشروعات الصغيرة لابد أن يتضمن مستوى تطور العمالة فيها، الأمر الذي ينعكس على مستوى التشغيل في الاقتصاد، كما له تأثيرات واضحة في المستوى المعاشي للأفراد وذلك من خلال ما يولده التشغيل من دخول، مما يشير إلى أن واقع الاقتصاد هو وضع صحي ويسير بالاتجاه الصحيح. فمن خلال عدد العاملين في المشروعات الصغيرة في الجدول (4) نلاحظ أن أعدادهم خلال المدة (2004-2018) في تذبذب نسبي، ونمو مركب لهذه المدة بلغ ما نسبته (1.9%) مما يشير إلى النمو المتباطئ لمستوى التشغيل في هذه المشروعات.

ونلاحظ من الجدول (4) أن أعداد العالمين في المشروعات الصغيرة في العراق بلغت في عام 2004 ما مقداره (64338) عاملاً، ثم انخفضت أعداد العاملين في هذه المشروعات عام 2005 لتبلغ (36379) عاملاً وبمعدل نمو سالب (43.5%) وأهمية نسبية (64.1%) بعد أن كانت (69.7%) من إجمالي عدد العاملين في عام 2004، ويعود السبب في ذلك إلى استبعاد أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة في كردستان عن المجموع الكلي للعاملين في المشروعات الخاصة، ثم أخذت هذه الأعداد بالارتفاع المتلاحق وصولاً إلى عام 2011، إذ حققت معدل نمو (294%) وبأهمية نسبية (84.8%)، ويعود السبب في هذا الارتفاع في أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة إلى التحسن في الوضع الأمني والاقتصادي فضلاً عن تطبيق استراتيجية التنمية لعام 2007 التي تؤكد على الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بهدف تقليل حجم البطالة في الاقتصاد العراقي (نعمان، 2021: 405).

وبعد أن أخذت أعداد العاملين بالانخفاض في الأعوام 2013 و2014 و2015 بسبب الأوضاع التي مر بها العراق من الاعتداء على أراضيه مما أدى إلى تدمير بعض المشروعات ونزوح العاملين عن مكان سكنهم وعملهم والتحاق جزء من القوة العاملة في الدفاع عن البلد، فضلاً عن الواقع الاقتصادي في ضعف الطلب على منتوجات تلك المشروعات بسبب انخفاض القوة الشرائية للفرد العراقي، والتوقعات المتشائمة من قبل الفرد، وكل ذلك سينعكس على أرباح المشروعات، ومن ثم على مستوى تشغيلهم للقوى العاملة (عبدالقادر وآخرون، 2019: 414-415).

وبعد ذلك عادت أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة في السنوات اللاحقة إلى الارتفاع لتحقق معدل نمو موجب (22%) و (14.3%) خلال عامي 2016 و2017 وبأهمية نسبية (73.8%) (78.8%) من أجمالي العاملين في القطاع الخاص، بسبب تحسن الوضع الأمني رغم سياسة الدولة التقشفية نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً، إذ بدأت العديد من المشروعات الصغيرة بالعمل وتوجه العديد من المنظمات الدولية في تقديم القروض المشجعة على إقامة المشروعات الصغيرة مما انعكس إيجابياً على مستويات التشغيل خلال تلك المدة.

الجدول (4) الاهمية النسبية لأعداد العاملين في المشروعات الصغيرة في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	عدد العاملين في المشروعات الصغيرة (1)	المجموع الكلي للعاملين في القطاع الخاص(2)	المجموع الكلي للعاملين في القطاع الصناعي(3)	معدل النمو للعاملين في المشروعات الصغيرة%	الأهمية النسبية (1) ÷ (2)%	الأهمية النسبية (1) ÷ (3)%
2004	64338	92286	208540	-	69.7	30.9
2005	36379	56795	180644	- 43.5	64.1	20.1
2006	46494	64818	213699	27.8	71.7	21.8
2007	53679	71896	227235	15.5	74.7	23.6
2008 ❖	-	-	-	-	-	-
2009	27780	49251	222502	-	56.4	12.5
2010	36898	57821	226825	32.8	63.8	16.3
2011	145385	171516	333729	294	84.8	43.6
2012	146210	187675	350821	0.6	77.9	41.7
2013	92059	127025	271506	- 37	72.5	33.9
2014	84272	115820	221006	- 8.5	72.8	38.1
2015	67157	99422	197672	- 20.3	67.5	34
2016	81920	110959	193943	22	73.8	42.2
2017	93644	118797	207539	14.3	78.8	45.1
2018	83375	108841	200761	- 11	76.6	41.5
				%1.9 ❖❖	%71.8	%31.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

❖ لم تصدر احصاءات خاصة بالمشروعات الصناعية في هذا العام بسبب الانشغال بالتعداد السكاني في العراق.

❖❖ معدل النمو السنوي المركب CAGR = ((D15/D1)^(1/(15-1))-1)*100

ومع ما ظهر لنا من الأهمية النسبية لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة نسبة إلى إجمالي العاملين في القطاع الخاص التي تراوحت بين (56.4-84.8%) خلال المدة (2004-2018)، بيد إن أهمية المشروعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة المتوفرة في إجمالي القطاع الصناعي لم تزدد على (45.1%)، إذ تراوحت نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة إلى إجمالي العاملين في القطاع الصناعي ما بين (12.5-45.1%) وهذا الانخفاض في الأهمية النسبية نتيجة لكبر حجم العاملين في المشروعات الصناعية الكبيرة، ذلك أن العاملين في القطاع الصناعي يتضمن العاملين في المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وأن المشروعات الكبيرة تشتمل على المؤسسات الحكومية والمشروعات العامة والمشروعات المختلطة والمشروعات الخاصة، وهو ما يفسر انخفاض نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة من (71.8%) إلى (31.8%)، وهي نسبة قليلة قياساً بالأهمية المناطة بالمشروعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة والحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: معوقات مساهمة المشروعات الصغيرة في تشغيل العمالة في العراق:

لا يفيد الطابع المميز للمشروعات الصغيرة والخصائص التي تقترن بها؛ انها مشروعات بلا معوقات تؤثر على وجودها وانتاجيتها وعلى امكانية أن تنمو وتتطور لتلبي احتياجات التنمية في العراق في المستقبل. ولعل من أهم المعوقات التي تعيق المشروعات الصغيرة من زيادة التشغيل في الاقتصاد العراقي ما يأتي: (عيدان، 2016: 300-301) (الجناحي، 2020: 651)

1. التوسع في القطاع الحكومي و تقييد أو عدم دعم المبادرة للقطاع الخاص في أن تتوسع، خصوصاً وأن إجراءات منح تراخيص تأسيس المشروعات الصغيرة ما زالت غير يسيرة، وهذا الامر يجعل العاطلين عن العمل يفضلون خيار التوظيف الحكومي على خوض تجربة إنشاء المشروعات الصغيرة.
2. ضعف في الاتجاه إلى فرض النظام وحكم القانون، لكي يكون باستطاعة اصحاب المشروعات القيام بأعمالهم و عدم تكبدهم خسائر غير مبررة اقتصادياً، فالمشروعات تحتاج إلى أن يتواصل عملها لكي تحقق الغاية من وجودها (الربحية)، وهي هنا تحتاج الى استمرار حصولها على مستلزمات الإنتاج من مواد خام أو سلع وسيطة، فضلاً عن

الطاقة و ضمان وصول العاملين إلى مواقع عملهم، و ضمان القدرة على تصريف السلع و الخدمات للسوق المحلية.

3. وجود قيود على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة عبر منحها قروض متوسطة الاجل، و جانب من المشكلة يتجسد في كون المصارف العراقية لا تمنح قروض إلا عبر ضمانات عينية، و هو أمر لا يستطيع اغلب العراقيين تلبيته، مما يستبعدهم من فرصة الاقتراض من المؤسسات المالية الحكومية أو الخاصة. ونتيجة لذلك ترتفع البطالة بين فئات الشباب سواء كانوا من الخريجين الجامعيين الجدد أو من العمالة غير الماهرة التي تدخل سوق العمل سنوياً.
4. ضعف في تدخل وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية لتقديم التدريب اللازم و الاستشارات الملائمة فيما يخص المشاريع الصغيرة، فالأجيال الشابة لا تملك دراية واسعة بالأسواق من حيث الصناعات الملحة أو المطلوبة من السوق فضلاً عن عوامل الإنتاج والتسويق، فالأسواق تبقى بكل الاحوال محكومة بعوامل منها عدد السكان والسلع المنافسة، ومن لا يعلم شيئاً عن هذه العوامل فأنه لا يستطيع الصمود أمام المنافسة في الأسواق.
5. عدم وجود الجهاز المركزي للسيطرة النوعية والتقييس، مما ادى إلى إغراق السوق المحلي بكافة أصناف السلع الرديئة والمقلدة والتي يصعب منافستها من قبل المنتج المحلي.
6. عدم وجود البنى التحتية الأساسية كالطرق والجسور ووسائل النقل والطاقة الكهربائية التي تضررت بسبب الحروب المستمرة، مما أدت إلى عدم خلق أرضية مناسبة للمشروعات الصغيرة.

وعموماً، يوجد في العراق عدد من المشروعات الصغيرة، والتي نشأت وتطورت اعتماداً إما على تجميع رؤوس أموال عائلية أو عبر استلام أصحابها قروض ميسرة من مؤسسات مصرفية محلية، وحقق اغلب تلك المشروعات نجاحات، بيد إنها تبقى نجاحات محدودة كونها لم تلقى دعماً من الحكومة، بسبب اتجاه الاخيرة إلى دعم القطاع العام، و عدم وجود رؤية واضحة للسياسات العامة الاقتصادية.

ومما لا شك فيه إن وجود المشروعات الصغيرة يمثل جدوى اقتصادية مهمة في العراق، واذا ما طورت و دعمت فأنها ستكون قادرة على المنافسة، وقادرة على رفع معدلات التشغيل خصوصاً بين الشباب، كون المشروعات الصغيرة تقوم على مبادرات فردية في إطار مشروع يلبي احتياجات السوق بلا تقييدات المشروعات الكبيرة أو الحكومية، وكلما انتشرت تلك المشاريع سيكون هناك إمكانية لأن تشترك بنقطتين مهمتين: (عيدان، 2016: 301)

1. رفع معدل إسهامها بالناتج المحلي الإجمالي، كونها تخلق تنوع في التصنيع، وفي إنتاج السلع و الخدمات، بما يسهم بتحريك الاقتصاد الوطني.
2. رفع معدل تشغيلها للقوى العاملة، وستكون قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل بتنوعه، كونها تعرض تشغيل متنوع المجالات في كل مشروع موجود.

رابعاً: سبل تشجيع والارتقاء بالمشروعات الصغيرة في العراق:

إن الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة توجب إيجاد بيئة مناسبة ومناخ عمل ملائم لهذه المشروعات، ولعل في مقدمة ما يعزز ذلك ما يأتي:

1. وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة في العراق وبما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط فيما بينها وبين المشروعات الأخرى في الاقتصاد.
2. محاولة صياغة قانون خاص بهذه المشروعات يكون بمثابة الغطاء التنظيمي والقانوني الذي يضمن لهذه المشروعات الحماية اللازمة وتخطي العقبات التي تواجهها.
3. تأسيس مركز متخصص للبحث والتخطيط وتوفير المعلومات وتقديم الاستشارات وإجراء البحوث والدراسات فضلاً عن القيام بالإعلام الاقتصادي. (الونداوي، 2008: 129-130)
4. خفض معدلات الفائدة و خفض الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة للحصول على الائتمان اللازم لإنشاء هذه المشروعات
5. غلق مظلة الباب المفتوح من خلال الحد من الاستيراد المفرط، والتفعيل الحقيقي لجهاز السيطرة النوعية والتقييس لمراقبة السلع المستوردة وتحديد مدى جودتها.
6. تفعيل دور غرف التجارة في البلد في دعم المشروعات الصغيرة، ولاسيما الترويج والتسويق لمنتجات هذه المشروعات في السوق المحلية والأجنبية.

7. تبسيط سياسات منح الإجازات والتراخيص للمشروعات الصغيرة و رفع العقبات وسلسلة المراجعات الروتينية لدوائر الدولة والتي تتسبب في موت الكثير من الفرص الاستثمارية المجدية.
8. رفع القدرة التنافسية للمنتوج المحلي من هذه المشروعات وإيجاد السبل الناجحة في تسويق وترويج منتجات هذه المشروعات.
9. إيجاد إجراءات اقتصادية ومالية مناسبة منها الإعفاء التام للمشروعات الصغيرة من ضريبة الدخل لمدة مناسبة تسمح لها الوقوف والاستمرار في دنيا الأعمال. (الجناحي، 2020، 651-652)
10. الاستفادة من منتجات وخدمات التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة والجودة والقدرة على التنافس والقابلية على توليد الربحية للمشروعات الصغيرة.
11. التركيز على التدريب والتأهيل واكتساب تقنيات الإدارة الحديثة داخل المشروعات الصغيرة لمواجهة المشاكل الإدارية على نحو منطقي والعمل على إيجاد الحلول لها. (بن عنتر وبلوناس، 2012، 124)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. هناك اختلافات عديدة في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة على المستوى العالمي وذلك لصعوبة الفصل بينهما، وبالتالي لجأت كل دولة انطلاقاً من خصائصها وطبيعة اقتصادها إلى تحديد مفهوم للمشروعات الصغيرة اعتماداً على معايير كمية و نوعية مختلفة. أما مفهوم المشروعات الصغيرة في العراق فهي تلك المشروعات التي يعمل فيها من (1-9) عاملاً.
2. للمشروعات الصغيرة دور بارز في النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج القومي وتوفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل للأفراد وتنمية مهاراتهم ورفد المشروعات الكبيرة وزيادة وتنمية الصادرات.

3. تتجسد أهمية المشروعات الصغيرة على الصعيد الاجتماعي في رفع المستوى المعيشي للمستويات الأشد فقراً، والمحافظة على روح المبادرة و تحقيق الترابط الاجتماعي عن طريق المشروعات العائلية.
4. تتمتع المشروعات الصغيرة بجملة من الخصائص تجعلها الأكثر ملائمة للبيئة الاقتصادية في البلدان النامية، إذ يتناسب انخفاض تكلفة رأس المال اللازم للمشروع مع ندرة رؤوس الأموال في البلدان النامية، كما تتناسب في أنها كثيفة العمل مع واقع البطالة وطبيعة العمالة في البلدان النامية.
5. تعمل المشروعات الصغيرة على تشغيل الأيدي العاملة المتاحة في العراق، وهي توظف على نحو مستمر إذ تم تشغيل (64338) عاملاً في عام 2004 واستمر العدد بالتصاعد حتى عام 2018 ليصل إلى (83375) عاملاً، مما يؤكد المساهمة الفاعلة في الحد من معدلات البطالة المتحققة في الاقتصاد العراقي.
6. هناك عدد من المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق، ولعل من أبرزها ضعف الادخار المحلي لدى الأفراد، وعدم القدرة على تمويل رأس المال اللازم لإنشائها وتطوير المشروعات الصغيرة، وتركيز المصارف على تفضيل تقديم القروض الشخصية والاستهلاكية على حساب تمويل المشروعات الصغيرة، وضعف الكفاءات الإدارية اللازمة للتسويق والترويج لهذه المشروعات؛ فضلاً عن المنافسة الكبيرة التي تتعرض لها هذه المشروعات من قبل المنافسة الأجنبية.

ثانياً: التوصيات:

1. سن القوانين و التشريعات التي تنظم وتيسر دور المشروعات الصغيرة، وكذلك إيجاد مؤسسة حكومية متخصصة تهتم بتنمية منتجات المشروعات الصغيرة وتعظم صادراتها، فضلاً عن الاهتمام بالبحوث التسويقية والترويج لمنتجات هذه المشروعات
2. إيجاد نوافذ تمويلية استثمارية عديدة للمشروعات بغية تقديم المساعدات المالية أو القروض الميسرة لتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة.

3. **التوجه نحو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في العراق ولاسيما في المجال الزراعي، وذلك لتوفير مستلزمات إنتاجها في العراق، فضلاً عن أمكانية استخدام الأيدي العاملة والاستفادة من خبراتها في هذا المجال.**
4. **تشريع القوانين الضامنة للنهوض بالمنتوج المحلي وحمايته وتطبيق فرض الضرائب الكمركية على المنتج المستورد وتشجيع الصناعة الوطنية وتثقيف المجتمع المحلي عليها بتشجيع دور الإعلام في حملات التوعية العامة.**
5. **تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع المحلي لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الصغيرة الخاصة لمن يملكون أفكاراً خاصة ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين، إذ أن ثقافة العمل لدى القطاع الحكومي هي الثقافة السائدة في المجتمعات النامية.**
6. **ضرورة تضافر الجهود من أجل تخفيض معدل البطالة في العراق، عبر تبني الحلول الاستراتيجية طويلة الأجل التي من شأنها زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال كل الثروات الطبيعية والموارد المتاحة، والتي تشكل المشروعات الصغيرة جزءا مهما من آلية عمل استغلال هذه الموارد.**

المصادر

1. ابراهيم، ارشد فؤاد مجيد ؛ فاضل، سمر موسى (2015) "دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل – حالة تمويل المشروعات الصغيرة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس.
2. البطاط، منتظر فاضل سعد ؛ جياد، ازهار صاحب (2018) "دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (14)، العدد (54).
3. بن عنتر، عبدالرحمان ؛ بلوناس، عبدالله (2012) "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (14)، العدد (1).
4. جبر، شذى عبدالحسين ؛ حسن، انوار مصطفى (2019) "دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق"، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (11)، العدد (2).
5. الجبوري، باقر كرجي حبيب؛ حسون، انتصار عباس (2021) "تحليل أثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة 2004-2019"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (13)، العدد (2).
6. الجناحي، رائد جواد كاظم (2020) "دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق"، مجلة آداب الكوفة، المجلد (43)، العدد (1).
7. حسين، عبدالأمير ناصر ؛ الشرع، رحيم كاظم حسن (2020) "البطالة في العراق الاثار والمعالجات (دراسة تحليلية)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (35).
8. خيون، أحمد ثامر ؛ عيسى، عز الدين دفع الله (2018) "المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة في العراق (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الكوت)"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (31)، الجزء (2).
9. سلمان، كاظم خماط (2013) "المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (5).
10. الشاوي، هاني فاضل جمعة (2019) " دوافع التنمية المستدامة للمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وتجاوز اشكالياتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن.

11. الشمري، مايح شبيب ؛ الشرماني، علي زيدان فنجان (2021) "واقع الصناعات الصغيرة في العراق"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (59)، الجزء (1).
12. صالح، اسراء سعيد ؛ شوكت، عفيفة بجاي ؛ جودة، نضال شاكر (2021) "قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة 2004-2017"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (128).
13. صالح، علي وهيب عبدالله ؛ كاظم، احمد صالح حسن (2016) "دور المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الصناعي وانعكاساتها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق (دراسة تحليلية)"، مجلة دنانير، العدد (8).
14. عباس، جيهان عبد السلام (2020) "دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر"، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، تحت عنوان "تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"، المجلد (40)، عدد خاص، الجزء (2).
15. عبدالسادة، نهلة تركي ؛ الشمري، صادق راشد (2019) "معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (49).
16. عبدالقادر، نادية مهدي ؛ فرحان، محمد نوري ؛ حسين، علي طالب (2019) "الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة (تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (113)
17. علي، يوسف فوزي ؛ صايل، علي نبع (2018) "معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق مع التركيز على الدور التمويلي للمصارف الخاصة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، (10)، العدد (21).
18. عيدان، فريال مشرف (2016) "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، (8)، العدد (16).
19. فزع، عمر خلف (2013) "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق: التوطن والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

20. محمد، سعيد علي ؛ جمعة، عبدالرحمن عبيد ؛ علي، وسام مجيد (2018) "دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.
21. محمد، هاني عبد الأمير خضير ؛ البديري، طالب عبد الرضا كيطان (2021) "الابعاد الاجتماعية لبرامج تشغيل الشباب (دراسة تحليلية)"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (1)، الجزء (1).
22. محمد، سعد عبد (2018) "معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.
23. محمود، مثنى معيوف (2021) "دور القطاع المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن (مع نظرة مستقبلية) للمدة 2016-2020"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (53)، الجزء (2).
24. المرشدي، ابتهال ناهي شاكر (2021) "اثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2017"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (10)، العدد (38).
25. نعمان، سلمى غازي (2021) "دور المشاريع الصناعية الصغيرة في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2016)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (64).
26. الونداوي، نشأت مجيد حسن (2008) "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (6)، العدد (3).

27. Ali, S. N. & Nazmi, D. O. (2021) "The role of business incubators in supporting and developing the international competitiveness of small projects in Iraq", Materials Today: Proceedings xxx (xxxx) xxx.
28. Collins, W. ; Parrish, K. ; Gibson, G. E. (2017) " Defining and understanding “small projects” in the industrial construction sector", Creative Construction Conference, CCC 2017, 19-22 June 2017, Primosten, Croatia, Procedia Engineering (196).
29. Hobohm, S. (2008) "Small and medium-sized enterprises in economic development : the UNIDO experience", Journal of Economic Cooperation, 22 (1), 1-42.